

■ مجلس الوزراء السعودي يقر تنظيم قطاع التجارة الإلكترونية



وأشار القصبي إلى "أهمية التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني في ظل التنامي الكبير الذي تشهده في السعودية التي تعد من أعلى 10 دول نموًا في العالم بنسبة نمو تتجاوز 32 في المائة بالسنة الواحدة"، موضحاً أن "تعزيز منظومة أعمال التجارة الإلكترونية أحد أهم أهداف برنامج التحول الوطني الداعمة لتحقيق رؤية 2030".

وكشف وزير التجارة والاستثمار السعودي عن أن سوق التجارة الإلكترونية في المملكة من سلع وخدمات يصل إلى 80 مليار ريال (21.3 مليار دولار).

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أقر مجلس الوزراء السعودي نظام قطاع التجارة الإلكترونية، وذلك لتنظيم العلاقة بين أطراف المتعاملين في القطاع، في ظل تنامي التجارة الإلكترونية في المملكة.

وفي هذا الإطار، لفت وزير التجارة والاستثمار السعودي الدكتور ماجد القصبي، إلى أن "نظام التجارة الإلكترونية يعد مرحلة تاريخية جديدة في الاقتصاد الوطني، حيث يعزز مكانته وقدرته على مواكبة جميع المتغيرات والأنماط التجارية الحديثة في العالم، ويهدف كذلك إلى تعزيز التعاملات التجارية، وتحفيز أنشطة التجارة الإلكترونية وتطويرها، وحماية المستهلكين من الغش أو الخداع أو التضليل وحفظ جميع الحقوق".

■ تحسن نسبي لوتيرة الاستثمار الأجنبي في الأردن



الأول من العام 2018 نسبته 56.5 في المائة عن نفس الفترة من عام 2017.

ويعد الاستثمار الأجنبي من أبرز مدخلات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، إلى جانب الدخل السياحي وصافي الميزان التجاري وحالات المغتربين.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقع البنك المركزي الأردني أن يستقر حجم الاستثمار خلال العام 2019 الحالي، عند حدود مليار دولار أو ما نسبته 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتحسن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، رغم انخفاضه بمقدار 33 مليون دولار في الربع الأول من العام الحالي، مسجلاً بذلك أقل تراجع منذ عام. وقد أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 251 مليون دولار في نهاية الربع الأول من العام الحالي، من 284 مليون دولار في الربع الأول من عام 2018.

ويعود السبب في هذا التراجع إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة على الرغم من التحسن في مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى.

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 6.6 في المئة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، أو ما نسبته 2.5 في المائة من الناتج، مقارنة مع تراجع حاد في الربع

■ ارتفاع صافي احتياطي المركزي الاماراتي من العملات الدولية



والترفيه. وقد ساهم ارتفاع صافي الاحتياطي من العملات الدولية لدى البنك المركزي في التخفيف من حجم الانخفاض في صافي الاحتياطي من العملات الصعبة في القطاع المصرفي في الدولة ككل،

وكان احتياطي دولة الإمارات ارتفع خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (إبريل) الماضيين ما أدى إلى تخفيف نسبة الانخفاض في الاحتياطي خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي، حيث انخفض صافي حجم احتياطي الدولة من العملات الأجنبية بنسبة %1.2 من 418.1 مليار درهم إلى 410.3 مليار درهم. المصدر (صحيفة الخليج الاماراتية، بتصرف)

شهد صافي احتياطي البنك المركزي الإماراتي من العملات الدولية ارتفاعاً بنسبة 4.7 في المئة (بزيادة مقدارها 16.73 مليار درهم) خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي، ليصل إلى 375.17 مليار درهم مع نهاية مايو/ أيار الماضي، بدعم من تدفق مزيد من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال هذا الشهر الذي زاد خلاله صافي الاحتياطي الأجنبي بنسبة 3 في المئة (بزيادة مقدارها 10.96 مليار درهم).

ويأتي تحسن الاحتياطي من العملات الدولية لدى البنك المركزي مع التحسن في موارد الدولة من صادرات النفط المقومة بالدولار الأمريكي، ومن التحسن في أنشطة وخدمات قطاع السياحة

